

## مشروع باسيل... هل فيه سوق التقسيم؟

### حسن عليق

انتصر تحالف جبران باسيل وسمير جعجع على النسبية. محا الاثنان كل ما دبّجاه في مديجها طوال السنوات الماضية. وبعدهما وضع الرئيس سعد الحريري البلاد على عتبة اعتماد النظام النسبي في الانتخابات النيابية المقبلة، فاجأ باسيل حلفاءه وخصومه، عندما أبلغهم موقفه. رفضه يشمل النسبية في لبنان دائرة واحدة، كما في الدوائر الواردة في مشروع حكومة الرئيس نجيب ميقاتي (الذي وافق عليه باسيل شخصياً). فهو يشترط للموافقة على «مشروع ميقاتي» إضافة قيود على الصوت التفضيلي، تخفف من نتائج النسبية، وتجعلها في الكثير من الدوائر أقرب إلى النظام الاكثري المعمول به حالياً. لم يضيّع باسيل وقته ووقت محاوريه. فمباشرة، عاد إلى التسويق لمشروعه القائم على تقسيم النواب إلى جزأين: جزء يُنتخب وفق الاكثري، وجزء وفق النظام النسبي. في الشكل، لا بأس بالاقتراح. لكن لا يحتاج أي مراقب إلى الكثير من إمعان النظر ليكتشف الألامم القاتلة في المشروع. أكثرية طائفية. إذ يُمنع على المسلم الاقتراح لمرشح مسيحي، ويُمنع على المسيحي الاقتراح لأي مرشح مسلم. كذلك فإن الدوائر التي يُنتخب فيها 69 نائباً وفق النظام الاكثري الطائفي، هي أكبر من دوائر قانون الستين. فعلى سبيل المثال، جعل اقتراح باسيل أفضية بشري والمنية والبترون وزغرتا والكورة دائرة واحدة، يُنتخب فيها 6 أو 7 نواب وفق الاكثري الطائفي. باسيل الذي بنى جزءاً لا بأس به من خطابه السياسي، طوال السنوات الثماني الماضية، على الشكوى من سوء قانون «الستين»، واعتبار «الاكثري» نظاماً إقصائياً يجرم 49 في المئة من الناخبين من التمثيل في المجلس النيابي، قرّر أن يوسّع الدوائر. علماً بأن النظام الاكثري يزداد ظلماً وإجحافاً كلما جرى توسيع الدوائر وارتفع عدد الناخبين. ما الحكمة من ذلك؟ لا تفسير لخطوة كهذه، سوى أن تكون الشكوى من «الستين» و«الاكثري» متصلة حصراً بالرغبة في منع المسلمين من التأثير في وصول النواب المسيحيين، والعكس، ولا علاقة لها بتحسين تمثيل المواطنين، ولا بعدم إقصاء الاقلية داخل الطوائف. الهم الوحيد هو فتح الباب أمام مشاريع الفيدرالية.

### المشهد السياسي

حتى اللحظة، لم يقدم باسيل «أسباباً موجبة» لمشروعه. ثمة عنوان فضفاض يُشار إليه بالحديث عن «تحسين تمثيل المسيحيين»، و«تحسين تمثيل المسيحيين». من ضمن «تحسين تمثيل المواطنين» - ممكن من دون اللجوء إلى أي خيارات عنصرية وفيدرالية. فعلى سبيل المثال، النسبية في دوائر متوسطة، كالتي أقرها وزراء التيار الوطني الحر في 14 نيسان المقبل هو الموعد النهائي الذي حدّده الرئيس نبيه بري للحكومة، لكي تقوم بدورها في شأن قانون الانتخاب، وتُنجز اتفاقاً على مبادئ هذا القانون. لكن رئيس المجلس لم يكشف ما الذي سيقوم به، إذا ما انقضت مهلته. وعلى المقلب الآخر، شدد وزير الخارجية جبران باسيل، على أن عدم التوافق على واحد من المشاريع التي اقترحتها التيار الوطني الحر سيدفع باتجاه طرح ملف قانون الانتخاب على طاولة مجلس الوزراء، والتصويت عليه. التصويت أيضاً كان حاضراً في كلام بري، في لقاء الأربعاء النيابي، إذ لفت إلى أن مشروع قانون الانتخاب يجب أن يُقر في مجلس الوزراء بأكثرية الثلثين، على أن يُحال

لوزراء الخارجية العرب، وعن البيانات السابقة التي تمثلت بها أدرج الجامعة العربية. «هو نصف فشل ونصف نجاح»، تقول المصادر الدبلوماسية. سبب الفشل هو عدم قدرة «الجامعة» على لعب أي دور جامع بين العرب وفقدانها لعنصر المبادرة منذ سنوات طويلة، حتى باتت قرارات هذه الدول تُصنع في الدول الغربية. أما النجاح، فهو «تمكن ملك الأردن عبد الله الثاني من تحقيق أهدافه وأهداف الولايات المتحدة التي يزورها بعد أسابيع». وكانت أمس، قد انتشرت معلومات أن «الموفد الأميركي إلى القمة العربية تدخل من أجل توجيه قرار القمة في ما خص الصراع العربي - الإسرائيلي. بعد أن رفضت مبادرة السعودية لتعديل مبادرة السلام العربية بضغط من السلطات الأمنية الأردنية واللوبي الفلسطيني في الأردن». و«النجاح» الذي يُسجل أيضاً للملك الأردني، بحسب المصادر الدبلوماسية، هو تمكنه من «جمع الملك سلمان بن عبد العزيز مع الرئيس عبد الفتاح السيسي، حيث غادر الاثنان مع وفديهما قاعة الاجتماعات حين كان أمير قطر تميم بن حمد يلقي كلمته». إضافة إلى اللقاء بين الملك السعودي ورئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي. «حتى ولو لم يكن بالإمكان التعويل كثيراً على هذه اللقاءات، ولكنها في الشكل مهمة». في الأصل، قبل الأردن استضافة القمة العربية لعدة أسباب، أبرزها «طموحه الدائم إلى لعب دور إقليمي، خاصة كوسيط بين الدول المتنازعة»، كما تقول مصادر أردنية. وكان لدى السلطات «حدّ أن يكون هناك تمثيل قوي في القمة، بصرف النظر عن العناوين المطروحة. فعمل الملك على تخدير وتسكين الخلافات». برز هذا الأمر من خلال الاجتماع التحضيري الذي سبق القمة «الذي استغرق ساعة و40 دقيقة تقريباً، في حين أن هذه الاجتماعات كانت تستمر على مدار يومين». والأمر الثاني، هو «الخجّر» الذي فرض على الصحافيين الأجانب والمحليين. فعلى الرغم من امتلاك الصحافيين لتصاريح أمنية تُخولهم التنقل في منطقة البحر الميت المقللة أمنياً، إلى حين انتهاء الأعمال، إلا أنهم منعوا من الاختلاط والتواصل مع الوفود العربية ومن دخول مقر الاجتماع. «اتخذ ذلك بموجب قرار تحت عنوان أمني، ولكن الهدف كان الحدّ من التسريبات التي من شأنها أن تُظهر الخلافات».

غُيبت سوريا عن القمة العربية، ولكن طيفها كان مسيطراً. بعد ست سنوات من الحرب فيها، تأكيد عربي بأن «الحل الوحيد الممكن يتمثل في الحل السياسي القائم على مشاركة جميع الأطراف السورية». تقول المصادر الأردنية إن «الملك يدرك أننا، كعرب، لا نمون على أي ملف، فلماذا نختلف حول قضايا نحن غير مؤثرين فيها؟». انتهت قمة عربية صرفت لأجلها آلاف الدولارات من دون أن تُقدم أي جديد، في وقت أن شعوبها تموت جوعاً وعوزاً. السيناريو نفسه سيكرر العام المقبل، ولكن هذه المرة من الرياض بعد أن تنازلت الإمارات العربية عن دورها في استضافة القمة، مسلفة موقفاً مجانياً إلى السعودية.

حكومة ميقاتي، والتي دافعت عنها القوات اللبنانية في اجتماعات بكركي عامي 2012 و2013، تُحسّن تمثيل أبناء الطوائف، والعلمانيين، وتمنع «الطغيان العددي»، وتطيح هاجس أن «يتحكّم أبناء عكار أو النبطية باختيار مرشح في كسروان»، وهو الهاجس الذي يتحدّث عنه مسؤولون في التيار الوطني الحر. يتضرر من النسبية في دوائر متوسطة، اثنان: الكتل السياسية أو الطائفية الكبرى التي ستُحرم التأثير في مقاعد بعيدة عن دائرة تأثيرها مناطقياً وطائفيًا. والمتضرر الثاني، هو الأحزاب والقوى العابرة للطوائف والمناطق، والتي لا تحظى بتكثف كبير من المؤيدين في دائرة واحدة، بل يتوزع ناخبوها على مختلف الأراضي اللبنانية. أما المسيحيون، كما المسلمون، فتمنحهم النسبية في الدوائر المتوسطة كامل حقوقهم، وتحفظ التنوع داخل مذاهبهم، وتفتح باب دخول المجلس النيابي أمام غير الطائفيين منهم.

لكن، أليس من الظلم وصف مشروع باسيل بالعنصري والفيدرالي؟ على العكس، هذه الأوصاف هي من أقل ما يُقال فيه. فهو يفتح الباب على ما هو أخطر من الفيدرالية. في النظم الفيدرالية (والكونفدرالية)، لا وجود لنصوص قانونية تمنع الناس من الاقتراح لمرشحين لأسباب طائفية. في الولايات المتحدة، يمكنك الانتقال من ولاية ألاسكا إلى ولاية كاليفورنيا. وبعد تسعة أشهر، ودفن الضرائب، ستصبح مواطناً في ولاية كاليفورنيا، لك كامل حقوق أبنائها وعليك ما عليهم من واجبات. أما في مشروع باسيل، فسيسجن اللبنانيون خلف قضبان لا أحد يضمن تحطيمها مستقبلاً. وهذا النظام غير معمول به في أي مكان في العالم. في جمهورية صرب البوسنة، حيث وقعت مذابح طائفية وتطهير عرقي قبل نحو عقدين من الزمن لا أكثر، ثمة نحو 130 ألف ناخب مسلم، لا يُطالب أحد بمنعهم من التصويت للناخبين المسيحيين من الصرب أو الكروات. على العكس من ذلك، يؤدي المسلمون الكروات هناك دوراً، ولو ضئيلاً، في الحفاظ على الاعتدال الصربي. حتى في فلسطين المحتلة، لم يحظر الصهاينة - وهم من هم في العنصرية - على المسلمين والمسيحيين واليهود انتخاب أبناء الطوائف الأخرى.

أما في لبنان، فبقوة الأمر الواقع والرهاب الذي يغذيه خطاب وأداء كاللذين يتضمّنهما مشروع باسيل، فإن لكل طائفة غيتو تمنع الآخرين من التملك فيه، وكل طائفة تمنع أبناء الطوائف الأخرى من التزوج ببناتها، ولكل طائفة سياستها الدفاعية، وسياستها الخارجية، ودورها الاقتصادية شبه المقلّة، ووظائف رسمية خاصة بها. كل ذلك بلا نصوص قانونية. فهل يمكن تحيّل الوضع بعد منح كل طائفة «الحق الحصري» بانتخاب نصف

أما في لبنان، فبقوة الأمر الواقع والرهاب الذي يغذيه خطاب وأداء كاللذين يتضمّنهما مشروع باسيل، فإن لكل طائفة غيتو تمنع الآخرين من التملك فيه، وكل طائفة تمنع أبناء الطوائف الأخرى من التزوج ببناتها، ولكل طائفة سياستها الدفاعية، وسياستها الخارجية، ودورها الاقتصادية شبه المقلّة، ووظائف رسمية خاصة بها. كل ذلك بلا نصوص قانونية. فهل يمكن تحيّل الوضع بعد منح كل طائفة «الحق الحصري» بانتخاب نصف

مما يري أمامه من جهة أخرى، أثار بري أمام النواب في لقاء الأربعاء موضوع رسالة الرؤساء الخمسة السابقين (أمين الجميل، ميشال سليمان، فؤاد السنيورة، تمام سلام، نجيب ميقاتي) إلى رئيس القمة العربية. وقال: «أصحابها لا أحد منهم يقاطع رئيس الجمهورية، بل على العكس هم يرونه أكثر مما نراه، فما هو الموجب كي يظهر لبنان بهذا المظهر؟ وهنا الشكل يتعلق بصميم الجوهر، وهي دعوة مردودة بالشكل. لذلك في اليوم الثاني قرأت في الصحف مشروع بيان وزراء الخارجية العرب فوجدته أرحم من بياننا على بعضنا». وبعدها تحدّث بعض النواب عن بيانات القمم العربية التي أكدت

تالوث الجيش والشعب والمقاومة، قال بري: «هناك 13 قمة عربية أكدت ثلاثية الجيش والشعب والمقاومة وتحريم الجنوب، وما تعرض له الجنوب، ولكن الظاهر أن هؤلاء «مش دابر بالهن شو صار بالجنوب» في أعوام 78 و82 و93 و96 و99 و2000 و2006 وما خلفته الحروب والاعتداءات الإسرائيلية كل مرة من شهداء وجرحى ودمار هائل». من جهته، وصف النائب علي عمار الرؤساء الخمسة السابقين بأنهم «5 عبيد صغار». على صعيد مختلف، زار رئيس الحكومة سعد الحريري العاصمة السعودية الرياض أمس. وكان لافتاً أنه رافق الملك السعودي سلمان بن عبدالعزيز على متن طائرته الخاصة.

## قانون الانتخاب إلى طاولة مجلس الوزراء؟

بعد ذلك على مجلس النواب الذي يمكنه إقراره بأغلبية بسيطة. وفيما أكد باسيل في مقابلة على قناة «أم تي في» أمس أن حزب الله أبلغه موافقته على مشروع الانتخابي، وطلب إجراء تعديلين وأبدى ملاحظة وحيدة، أكدت مصادر قريبة من بري لـ«الأخبار» أن الأخير لا يزال على موقفه من قانون الانتخاب، لجهة رفض اقتراحات التصويت الطائفي والمذهبي. مصادر متابعه للمفاوضات التي تجريها القوى السياسية بهدف التوصل إلى مشروع قانون جديد للانتخابات، قالت لـ«الأخبار» إن تيار المستقبل عبّر لباسيل عن رفض جزء التصويت الطائفي من مشروعه، «لكننا منفتحون على البحث فيه».